

subject after the cold world war , and the decline of hard threats. so Security sector is the main sector of widening security (political , economic , environmental and ;military), with the "societal security" concept , related to sustainable development of many acts like language , culture , religion and national identity.

From all societal risks we Will emphases on social integration and keeping identity security that very related to globalization of threats to immigration securitization and finally the spread of terrorism and organized crime.

Key words : societal security dilemma ; society risks ; identity security ; terrorism and organized crime.

مقدمة :

يشكل حقل الدراسات الأمنية من بين أهم الحقول المعرفية التي شهدت سجلا فكريا ونقاشات نظرية واسعة حول مضمونه ، نطاقه وميادينه ، وقد سبق البحث في أهم مديري تلك الحوارات التي تتمحور في مجملها بين أولئك الذين يحصرون التهديدات الأمنية في نطاق الأبعاد العسكرية التقليدية البحتة ، ودعاة التوسيع الذين على الرغم من تشعب قناعاتهم الاستمولوجية ، إلا أنهم أجمعوا على أن الأمن في نهاية المطاف هو أمن الفرد كإنسان بالشكل الذي يكفل له التحرر من الحاجة والانفلات من الخوف ، وتلامس مستويات التحرر هذه ليس فقط الأبعاد العسكرية ، التي لازالت قائمة - ولكن ليست مهيمنة - في ظل تنامي مؤشرات الأمن السياسي ، الأمن الاقتصادي ، الأمن المجتمعي والأمن البيئي.

وهو ما يدفعنا لطرح الإشكالية التالية :

فيما تتمثل متطلبات/تحديات الأمن المجتمعي في ظل عوامة المخاطر؟ و هل تحصيله ضامن للأفراد والمجتمعات من الوقوع فرائس

الأمن المجتمعي : مقارنة في المفهوم والعناصر

الدكتورة علاق جميلة

أستاذة محاضرة "ب" ، كلية

العلوم السياسية ، جامعة قسنطينة 3

الملخص :

تعتبر معضلة المخاطر الأمنية الجديدة إحدى الموضوعات التي باتت تفرض نفسها للنقاش خاصة في عالم ما بعد الحرب الباردة و انزواء عود التهديدات الصلبة ، و يعتبر القطاع المجتمعي أحد الميادين الأساسية للأمن بمفهومه الموسع ، من خلال إثارة مفهوم "الأمن المجتمعي" ، الذي يمثل أحد القطاعات الأمنية الأربعة ، يرتبط بالتنمية المستدامة لمختلف الأنماط و القوالب كاللغة والثقافة ، الدين والهويات الوطنية و العادات و التقاليد ، و لعل أبرز المخاطر المجتمعية تلك المتعلقة بتحقيق الاندماج الاجتماعي وتحصين الأمن الهوياتي ، إذ أن ارتباط قضايا الهوية ، الثقافة و المشروع المجتمعي حاضرا بتأثيرات العوامة ، يجعل منها مصدر تهديد حقيقي لمختلف مضامين الأمن من أبعاد الهوية الاجتماعية إلى بروز الهجرة كمسألة أمنية مجتمعية ، و انتهاء بتهديد الإرهاب و الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

الكلمات المفتاحية : المعضلة الأمنية المجتمعية ، مجتمع المخاطر ، الأمن الهوياتي ، الإرهاب والجريمة المنظمة.

Abstract :

It is considering that the new security risks dilemma has become one of the main discussed

هي تحولات انتقل معها المجتمع البشري من مفهوم الأمن النسبي و محصلة الأمن القومي إلى مجتمع المخاطر في ظل تعولم الأخطار التي باتت تهدد الوجود البشري كافة ، و الذي له أن يجابه تحديات حروب الفضاء و حروب الشبكات ، الإجمام العالمي و الإرهاب الدولي ، أخطار الانفجار السكاني و تدهور مؤشرات الصحة والتعليم و الفقر على الصعيد العالمي ، بما ينذر بعجز المفاهيم و المقاربات التقليدية عن تفسيرها والاستجابة لتحدياتها.

و ربما كان عالم الاجتماع البريطاني أنتوني جيدنز هو الذي أبرز بقوة العلاقة بين العولمة و المخاطر ، حيث تؤدي الأولى إلى نتائج بعيدة المدى و تترك آثارها على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية ، لكن باعتبارها عملية مفتوحة متناقضة العناصر ، تسفر عن مخرجات يصعب التكهّن بها أو السيطرة عليها.

و بوسعنا دراسة هذه الظاهرة من زاوية ما تنطوي عليه من مخاطر ، فكثير من التغيرات الناجمة عن العولمة تطرح أشكالاً جديدة من الخطر ، تختلف اختلافاً بينا عما ألفناه في العصور السابقة ، لقد كانت أوجه الخطر في الماضي معروفة الأسباب و النتائج ، أما مخاطر اليوم فهي من النوع الذي يتعذر علينا أن نعدد مصادره وأسبابه أو نتحكم في عواقبه⁽²⁾.

لكن الرائد في تفجير قضية المخاطر و وضعها على قائمة جدول أعمال علم الاجتماع المعاصر هو إيرليش بك (Ulrich Beck) أستاذ علم الاجتماع الألماني في مفهومه حول "عولمة المخاطر" (La Société des Risques).

فمجتمع المخاطر هو نظرية اجتماعية تصف إنتاج و إدارة المخاطر في المجتمع الحديث ، كما ركز بك على دور وسائل الإعلام الجماهيرية في الكشف عنها ، و وصف ضروب المصالح السياسية و العلمية المتنافسة و الخاصة بكيفية إدارتها ، ولا يعني بذاته أنه مجتمع تزيد فيه معدلات الخطر ، بقدر ما يعني أنه مجتمع

للتطرف و الإرهاب ، هجرة الموت و عصابات الإجرام العابر للأوطان؟

و لما كانت الفرضية تتضمن علاقة بين متغيرين ، كل متغير يحمل مؤشرات قابلة للتقصي والبحث ، سنحاول من خلال طرحنا الآتي صياغة الفرضية العامة التالية لتكون محكا للبحث و منطلقا له ، بهدف الإجابة عن الإشكالية المطروحة :

لا شك أن للهوية المجتمعية وجوه متعددة بل حتى متناقضة ، فالاختلافات العرقية ، الدينية واللغوية ليست بحد ذاتها محددات للنزاع بقدر ما هي انعكاس لظروف و عوامل داخلية و خارجية ، و التنوع الهوياتي قابل لأن يكون قوة إنسانية محررة و خلاقة ، كما أن يكون قوة مدمرة و عشوائية. في محاولة لاختبار حيثيات الروابط بين متغيرات الدراسة التالية .:

- توصيف مجتمع المخاطر و معه عولمة الخطر على الصعيد الدولي.

- مفهوم الأمن المجتمعي و توصيف أبعاده.

- عناصر الأمن المجتمعي في ظل الانكشاف الأمني متعدد الأبعاد و النطاقات (مشكلات الهوية ، الهجرة ، التطرف و الإرهاب و عصابات الجريمة المنظمة العابرة للأوطان).

أولا : توصيف مجتمع المخاطر

ساهمت تحولات الثورة الصناعية الثالثة تحت تأثير متغيرات الاعتماد المتبادل المعقد و تدفق الاتصالات إلى ترسيخ قيم مجتمع المعرفة ، الذي أخذ ينمو جليا مصاحبا لتحول الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد قائم على ذات الأساس ، اتجهت معه الاهتمامات الأمنية من التمحور حول أمن الدول و المجتمعات إلى أمن الشركات ، الشبكات و الأسواق⁽¹⁾ ، حيث تصبح العملية الأساسية في أي مجتمع - تحديدا متقدم - هي عملية إنتاج معرفة تفوق أهميتها كل عناصر الإنتاج التقليدية.

ثانياً: مفهوم الأمن المجتمعي

يعتبر القطاع المجتمعي أحد الميادين الأساسية للأمن بمفهومه الموسع علاوة على الانشغال بقضايا الموارد، البيئة والمشكلات الديموغرافية، من خلال إثارة مفهوم "الأمن المجتمعي" (societal security)، الذي يمثل أحد القطاعات الأمنية الأربعة، يرتبط حسب الباحث البريطاني باري بوزان (Barry Buzan) بالتنمية المستدامة لمختلف الأنماط والقوالب التقليدية الأولية للغة والثقافة، الدين والهويات الوطنية والعادات والتقاليد⁽⁵⁾، فالتطور التقني الذي مس وسائل النقل والاتصالات ساهم في شيوع بعض مظاهر الأزمة التي كانت في مراحل سابقة ضمن الحدود السياسية للدول.

فكما أن البقاء قيمة أساسية للأمن الوطني، حيث تضمحل الدولة متى ما فقدت هويتها، فالهوية كذلك نسبة لأمن المجتمعات، التي لا تقوم لها قائمة في غياب أو ضياع هويتها التي تمثل خزان ذكرياتها وضميرها الجمعي، وإذا كان الأفراد يعرفون بانتمائهم للمجموعة، تتحدد هوية المجتمعات بمضمون الهوية الجماعية نفسها⁽⁶⁾.

ولعل أبرز المخاطر المجتمعية تلك المتعلقة بتحقيق الاندماج الاجتماعي وتحسين الأمن الهوياتي، إذ أن ارتباط قضايا الهوية، الثقافة والمشروع المجتمعي حاضراً بتأثيرات العولمة، يجعل منها مصدر تهديد حقيقي لمختلف مضامين الأمن من أبعاد الهوية الاجتماعية إلى بروز الهجرة كمسألة أمنية مجتمعية، و انتهاء بتهديد الإرهاب والجريمة المنظمة.

وسنحاول فيما يلي الوقوف على أهم عناصر الأمن المجتمعي، وفي الوقت ذاته تمثل أهم المخاطر والتحديات التي باتت تفرزها البيئة المجتمعية المعاصرة في ظل الانكشاف الأمني واسع النطاق، الذي لم يعد يعترف بالحدود السياسية ولا الجغرافية.

منظم لمواجهةها لأنه مشغول بالمستقبل والأمن في شكل متزايد، وهو ما ولد فكرة الخطر.

ولا ريب أن مفهوم التحديات/المخاطر الأمنية الجديدة لا يخلو من الإشكالية، فالذي يميز التهديدات القديمة عن الجديدة ليس واضحاً دائماً، حول ما إذا كان الفيصل الرئيسي بينهما أن الأولى تمثل قضايا عسكرية صلبة، في حين أن الثانية هي قضايا أمنية غير عسكرية ناعمة، أو أن الأولى تمثل تهديدات خارجية للدولة، مقابل الثانية التي تمثل تهديدات داخلية لها.

لقد عني الأمن في أوائل القرن الحادي والعشرين بمعالجة مواطن الضعف في جميع أشكال الضرر والاضطرابات والأذى الذي لحق بالدول والمجتمعات، بما في ذلك الهجمات الكارثية والكوارث الطبيعية والصناعية، فيما بات يعرف بحوادث "البجعيات السوداء" (Black Swans)، وهي حوادث ضعيفة الاحتمال شديدة العواقب، مثل هجمات الحادي عشر من سبتمبر وأحداث تسونامي، والتي تمثل في المتوسط معدل واحد في المائة تقريبا من الأحداث المهددة كلها⁽³⁾، فوفقاً لذات النظرية، مع أن وقوع بعض تلك الأحداث في السنوات العشرين المقبلة قد يكون ضعيفاً جداً، فإن احتمال وقوع واحد أو أكثر منها، في وقت واحد هو احتمال أكبر، ما يأخذنا لعالم الأحداث التي يعد احتمال وقوعها ضعيفاً، لكن تكون لها عواقب وخيمة أو كارثية⁽⁴⁾.

وإذا كان البشر تعرضوا للمخاطر طوال تاريخهم، إلا أن المجتمع الحديث معرض لنمط خاص من الخطر نتيجة لعملية التحديث ذاتها التي غيرت من التنظيم الاجتماعي، وإذا كانت هناك مخاطر نتيجة لأسباب طبيعية كالزلازل والفيضانات، والتي لها آثار سلبية على الناس أينما كانوا، إلا أن المخاطر الحديثة من ناحية أخرى هي نتاج النشاط الإنساني في الأساس.

1- الهوية المجتمعية

ارتبطت الهوية المجتمعية بتشكيل المجتمعات ، تعبر عن بناء متعدد الأوجه و الأبعاد يتخطى الإيديولوجية ليلج جوهر الشخصية المجتمعية التي محورها الفرد ، ويتبع ذلك وعي بلغة ، إثنية ، تاريخ ، دين وأعراف تشكل في مجملها هوية الذات ، التي يبدو شاقا أمر التعبير عنها ، أو استرداد الضائع منها دون أثمان باهظة تدفع⁽⁷⁾.

و لما كان الغرب بثقافته واقتصاده السياسي هو الشكل المسيطر في مسيرة العولمة ، مقابل ردود فعل ثقافية معاكسة تبناها غير الغربيين ، الذين سوف لن يبقوا مجرد متلقين للسياسة الغربية ، بل سيصبحون القوى الجديدة المحركة للتاريخ ، وبالتالي ستزيد العولمة من احتمال الصدام الحضاري والاحتقان الاجتماعي بين المجموعات ، إذ العالم أخذ في التحول إلى رقعة أصغر ، ما يرفع درجة الوعي بالخلافات والتهديدات الجديدة.

لا شك أن للهوية المجتمعية وجوه متعددة بل حتى متناقضة ، فالاختلافات العرقية ، الدينية و اللغوية ليست بحد ذاتها محددات للنزاع بقدر ما هي انعكاس لظروف و عوامل داخلية و خارجية ، و التنوع الهوياتي قابل لأن يكون قوة إنسانية محررة و خلاقة كما أن يكون قوة مدمرة و عشوائية.

و تثبت خلاصة تجارب التاريخ باختلاف تأثيرها من دولة لأخرى لعوامل عديدة و متشابكة ، تتعلق ببيئة النظام السياسي و موقع الأقلية فيه و كذا بنية الأقلية ذاتها من حيث تفاعلاتها الداخلية بين كافة المستويات النخبوية والجماهيرية ، إلى جانب عامل البيئة الخارجية بدينامياته و فواعله.

و هناك العديد من المعطيات التي تجعل من الاستقرار السياسي متغيرا تابعا لقضايا الانتماء أو الهوية المجتمعية من قبيل :

1- يتحول الفرد و المجموعات البشرية بموجب التعبئة الاجتماعية من الوعاء أو المنظومة التقليدية إلى

الحديثة ، و مع التعرض للإعلام و التكنولوجيا و التغيير بأنماط العمل ، الإنتاج و المعيشة يتولد لدى الأفراد وعي جديد يتعزز معه تضامنهم و تمسكهم بهويتهم ، ما يفرض تحديا أمنيا جديدا⁽⁸⁾.

2- قيام الدولة بمحاولة احتواء الأقليات قصد فك أو على الأقل زعزعة الارتباط الوثيق بين الأفراد لتحواله لصالحها ، و يكون القمع و الاستيعاب القسري وسائلها في ذلك ، حيث يبدو أن وهم السيطرة الكاملة لم يعد يوجد ما يبرره ، في ظل فشلها في تحقيق الاستقرار ، كما سبق للاتحاد السوفياتي اعتماد الدمج بالقوة لجمهوريات القوقاز و شرق أوروبا ، فالذوبان القسري و الاضطهاد الثقافي هي سياسات ذات تكلفة باهظة و فائدة محدودة.

3- في حال كانت ظروف الأقلية سيئة اقتصاديا و اجتماعيا ، فإنها تلجأ إلى مهادنة السلطة المركزية والوضع القائم بشكل عام لتحقيق مكاسب تتدرج صعودا تحصيليا لمستوى و وتيرة التعبئة الاجتماعية ، مع العلم أن وضع الأقلية السياسي ليس إلا انعكاسا لمركزها الاجتماعي و الاقتصادي ، و لعل التساؤل الذي يطرح دائما هو : ما مدى سيطرة الأقلية ؟ على اعتبار أن علاقات القوة و السيطرة تولد لدى أعضائها الأدنى نفوذا و المسيطر عليها شعورا بالدونية ، الحرمان و عدم الأمان ، مما يبلور روح التضامن بينهم أكثر و ربما التمرد ، ما يهدد بخلق كيانات سياسية جديدة و إعادة ترتيب التحالفات على المستويات المحلية والإقليمية.

بالموازاة مع الدول المتجانسة و التي تكون أكثر استقرارا يشكل التنافر العرقي ، الديني و اللغوي عاملا مهددا للوحدة الوطنية و عقبة أمام عملية البناء الوطني ، خاصة إذا ما سطر المشروع العام أهدافا و قيما تتعارض مع قيم باقي المجموعات ، و إذا ما حاول فرض تلك القيم فإن تمسك الأقلية بهويتها يزداد قوة وإصرارا ، مما يفرض عواقب وخيمة على الأمن و الاستقرار

المؤثرات اللغوية والثقافية إلى تغيير طريقها نحو وجهات مغايرة.

- أما التنافس الأفقي (Vertical competition) فيعكس مشكلات الاندماج و اللاندماج ، عندما تضطر المجموعات للامتثال لضغوط الاندماج من عدمه ، حيث تتسع الهويات أو تضيق.

ومعروف في أدبيات الأقليات ، أنها كلما تحسست خطرا تزداد تمسكا بهويتها ، كما أنها تتحين لحظات ضعف و هشاشة الدولة ، لتحقيق مطالبها التاريخية في الانفصال أو شكل من الحكم ترتضيه.

وقد ساهمت هذه المتغيرات في تعقيد حقل الدراسات الأمنية ، الذي تخلى عن التزامه اتجاه النزعة المحافظة ، و هنا يطرح ميلر (Muller) ثلاثة مستويات للتحليل كما يلي :

- مستوى الدولة : التي تكون مهددة في سيادتها وقوتها.
- مستوى المجموعة : تهدد في هويتها.
- المستوى الفردي : يهددون في بقائهم و رفاههم.

كما أن الحديث عن المأزق المجتمعي يعني غياب الأمن المجتمعي ، المرتبط بقدرة المجموعة على الاستمرار والحفاظ على خصوصياتها في ظل الظروف المتغيرة و التهديدات القائمة أو الممكنة ، خاصة من خلال إحساس المجموعة بالمساس بمكونات هويتها من لغة و ثقافة و دين وغيرها⁽¹¹⁾.

و عندما تحس مجموعة ما بالأمن إزاء السلطة الإقليمية أو المجموعات التي تشاركها نفس الإقليم ، فإن ذلك يؤدي إلى ما يسميه بوزان "المعضلة الأمنية المجتمعية" (societal security dilemma) ، التي تعكس مستوى التهديدات التي تستشفيها هذه المجموعة أو تلك تجاه تطورها وفق ظروف مقبولة⁽¹²⁾ ، ما يعكس حالة

الدوليين ، و كلما كانت الهوية في خطر تفجر الأمن المجتمعي ، فالنزاعات الدولية ليست إلا انتشارا لمستوى الصراع والاحتقان المجتمعي الداخلي.

هذا و قد شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة ، عجز الدول في النزاعات الإثنية (ethnic conflicts) ، سواء كانت مصدرا أو محصلة لها ، حيث تظهر عدم قدرة الدولة على التحكم في إقليمها و لجوئها إلى القوة ، في المقابل تعمل الجماعات المتناحرة على نشر الفوضى بغرض تحقيق أهدافها ، وهذا ما يدفعها إلى اللجوء لاستخدام أساليب جديدة للمواجهة مثل الميليشيات شبه العسكرية ، الجماعات الإجرامية و غيرها ، إنه أسلوب العنف فيما بين الجماعات أطراف النزاع ، و يظهر ذلك في استهداف المدنيين والإبادة الجماعية.

من هذا المنطلق اتجه دافيد بالدوين (David Baldwin) للإقرار بأن حقل الأمن لم يكن قادرا على التعامل مع حيثيات عالم ما بعد الحرب الباردة ، حيث خرجت الدراسات من هذه الحرب بمفهوم ضيق للأمن الوطني من خلال التركيز على جوانبه العسكرية دون النظر إلى غيرها ، من بينها الاهتمام بالاستقرار المجتمعي⁽⁸⁾.

هذا الاستقرار الذي يمكن أن تهدده تلك الخلافات بين المجموعات المختلفة أو حتى بينها و بين السلطة السياسية القائمة ، كما قد تتصاعد حدة الخطر من خلال التحول من التنافس بشكل أساسي بين المجموعات على الموارد الطبيعية إلى التصفية العرقية ، التي تستهدف بالأساس المدنيين من النساء والأطفال.

و قد يتخذ هذا التنافس - حسب مدرسة كوبنهاجن - في صميم اهتمامات الأمن المجتمعي ، إذا أضيفت له قضايا الهجرة ، أحد شكلين⁽¹⁰⁾ :

- التنافس العمودي (Horizontal competition) ، حيث تلجأ الجماعات بفعل

الماضي في كثافة تدفق الحركات الهجرية على مستوى العالم لعدة أسباب⁽¹⁴⁾ :

- 1- تراجع سلطان ورقابة الدولة ، جعل حركة التنقل الدولي خاضعة لأطراف أخرى.
- 2- التدفق السريع للبنية الديموغرافية عالميا ، و التي لا زالت تشهد نموا مطردا خاصة في الجنوب.
- 3- ساهمت العولمة في مظاهرها التكنولوجية من خلال تطور وسائل الاتصال و التنقل في جعل الأفراد أكثر وعيا بالظروف و الفرص المتاحة في القسم الآخر من العالم.
- 4- سعي الأفراد و الجماعات للبحث عن ظروف أفضل تضمن لهم شروط الكرامة في عالم غابت فيه قيم احترام الكرامة الإنسانية.

و مع نهاية الحرب الباردة و تفكك الاتحاد السوفييتي شهدت الهجرة الدولية أبعادا جديدة إثنية ، دينية و طائفية ، خاصة أوروبا و الحركة من الشرق إلى الغرب من خلال تدفق الألمان ، ثم عدم الاستقرار الذي سجل في بعض الدول كفيجي و باكستان التي كانت من أهم موردي الهجرة الدولية ، علاوة على حملات التصعيد النزاعي و التطهير العرقي في البلقان ، و الذي أدى صعود اليمين في بعض الدول الأوروبية إلى تغذيته.

و قد قدر عدد الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين بحوالي أربعين دولة ، تحل في المركز الثالث عالميا من حيث خطورتها الإجرامية بعد تجارة المخدرات و الأسلحة ، بالشكل الذي يؤكد ترسخ مشهد الأخطار اللاتمائية. و هو ما يدفعنا للبحث في المبررات الذاتية و الموضوعية التي جعلت من الهجرة مسألة أمنية ، كيف ولماذا تم أمننتها لتتحول إلى جوهر المعضلة الأمنية المجتمعية ؟

التشظي التي تحياها مختلف شعوب الجنوب ، حيث فلسفة الحكم عقيمة إزاء بناء مقاربة أمنية مجتمعية موحدة و موحدة.

و يمكن للمعضلة الأمنية المجتمعية التموقع ضمن ثلاث مستويات للتحليل⁽¹³⁾ :

- مستوى بين الدول (Inter-states) : حيث الوطن الأم للأقلية القومية يتجاوز الحدود ، ضمن نفس الفضاء الجغرافي.
- مستوى عبر الدول (Extra-state) : هي مشكلة عابرة للحدود ، من قبيل ظاهرة اللجوء و الهجرة على الصعيد العالمي.
- مستوى ضمن الدول (Intra-state) : حيث تعيش الهويات و الأقليات تنافسية شديدة حول جملة أو بعض القيم المجتمعية ، من أهم ما ينتج عنها التنافس العرقي ، الذي كثيرا ما يفجر تطهيرا و جرائم إبادة.

و رغم أن الفارق بين المستويات الثلاث ليس حادا للتمييز الواضح بينها ، لكن الواضح أن جميعها يطرح تحديات مجتمعية سياسية ، عسكرية ، اقتصادية و بيئية و خيمة ، بحاجة لمقاربة حكم ناجعة و فعالة ، تقوم على فلسفة احترام الآخر ، في ظل قبول صريح بالعيش وفق منطق بوتقة الانصهار التي تذوب فيها كل الهويات وتفقد تميزها أمام تفوق منطق الوطن و المواطن ، حيث تكون المحصلة الدفع بتلك المشكلات نحو الخارج ، فتنحول المشكلة من وطنية إلى عابرة للحدود.

2- الهجرة و المعضلة الأمنية المجتمعية

ارتبطت مسألة الهجرة بالوجود الإنساني ، حيث شهدت البشرية حركات الانتقال بحثا عن ظروف اجتماعية و اقتصادية أفضل ، و قد ساهمت التحولات المجتمعية التي شهدتها البيئة الدولية ثمانينات القرن

و يعود بوزان ليؤكد على مجموعة قيود تضبط خطاب الأمانة وإلا تحول الأمر إلى ذريعة للتعسف من خلال ثلاث خطوات متدرجة هي⁽¹⁹⁾ :

- 1- توضيح كيف أن التهديد المزعوم يمس بقاء الأفراد أو الجماعات أو الدول.
- 2- تحديد التدابير الطارئة التي تمكن من ضبط التهديدات والسيطرة عليها.
- 3- مدى نجاح الخطاب السلطوي في الحصول على رضى المواطنين إزاء ما يرفق عملية الأمانة ، مما يعني خرق القواعد المعمول بها كالشفافية و الرقابة.

و عليه بات الرّبط بين الهجرة والأمن أكثر من أمر ملح مقارنة بطرح تفاعلات الهجرة بقضايا العلاقات الدولية ، نظرا لتداعياتها على الجهة الاجتماعية بأبعادها الاقتصادية والسياسية ، دون استثناء البيئية منها ، فالمهاجر يتنقل و ينقل معه جملة إخفاقاته السوسيواقتصادية و البسيكوثقافية من دولة المنشأ إلى دولة الملجأ ، ما يشكل تهديدا للهوية الوطنية والانسجام الثقافي للمجتمعات المعنية.

فقد أحصت المنظمة العالمية للهجرة (IOM) و تقارير أممية ارتفاع معدل الهجرة الدولية من 75 مليون عام 1960 إلى 154 مليون عام 1990 ، نحو 191 مليون عام 2005 إلى 232 مليون عام 2012 ، ما يشكل معدلا هائلا من مجموع سكان البشرية.

و إذا كان يعتقد حتى عهد قريب أن التدفقات الهجرة تمثل عاملا مؤاتيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، غير أنها باتت الآن من بين أهم الانشغالات الأمنية ، هي بحاجة لإمكانات هائلة لإدارتها و ضمان التدفق الآمن لها ، و مع تشديد الرقابة استفحلت الظاهرة و ظهرت طرق

لطالما اعترف الباحثين أن الأمن المجتمعي يقع في صميم اهتمام الدراسات الأمنية على حساب القطاعات الأخرى ، و الأمر كذلك برهان الهجرة كمرجعية أساسية للأمن الذي يمكن أن يلم بالمجتمعات⁽¹⁵⁾ ، نظرا لتداعياتها المباشرة و البعيدة المدى على الدول المستقبلية.

يقول أوول ويفر (Ole Waever) أن مسألة اجتماعية تصبح رهانا أمنيا محددًا للسلوك بممارسة الفاعلين الاجتماعيين ، و متى ما تم أمنيتها فهي بحاجة للحصول على معالجة غير معتادة مقارنة بالرهانات الاجتماعية التي لم تكن موضوع أمانة (securitization) والتي تبقى خاضعة لمعالجة سياسية روتينية⁽¹⁶⁾ ، فالذي يجعل قضية ما مشكلة أمن ، هو اعتبار النخب لها كذلك وفقا لمدركاتهم ، مما يسمح لهم بتعبئة الوسائل الضرورية للتكفل بها.

و قد اتجه بوزان و زملاؤه في مدرسة كوبنهاجن إلى جعل الأمانة مرجعية للسياسة العامة للحكومات من خلال التأكيد على أن "الأمن و كل ما هو أمني يتم عبر تحويل بعض القضايا السياسية من حيز العمل السياسي العادي إلى حيز القضايا الحساسة التي تقتضي معالجة خاصة ، أو أكثر من ذلك قد يتم المداولة بشأنها ضمن الأطر السياسية الاعتيادية" فتنحول الأمانة إلى الصورة الأكثر تشددا لعملية التسييس⁽¹⁷⁾.

فالسياسة العامة الأمنية تمثل إحدى المحاور الحيوية للسياسة العامة في مجملها ، تنصرف لحفظ النظام العام و صون الأمن الوطني ، علاوة على السياسة العامة الاقتصادية و الاجتماعية ، مرجعية كل منهما قضايا النمو الاقتصادي و تحسين ظروف الحياة في المجتمعات المعنية على التوالي⁽¹⁸⁾.

مع أن هذه النظرية تغلفها المعيارية الشديدة نظرا لأهمية الأمن الغربي عكس أمن الأطراف أو العالم الثالث ، و ما تحذير هنتنغتون من الهجرة الإسلامية نحو الغرب و اعتبارها قبلة موقوتة إلا تأكيد على تهديدها للأمن الغربي ، فالشباب المسلم نتيجة ما يعانيه من مشاكل اجتماعية و قمع سياسي قد يندفع إلى تكوين مجموعات متمردة و عنيفة ينجم عنها بث عوامل عدم الاستقرار.

و تبدو أوروبا شأن غيرها من الكيانات الجيوسياسية تتجه لتعريف حدودها وفقا لمذكراتها و ممارساتها الأمنية ، من خلال إرادة معلنة لتكوين دائرة من الجيران - الأصدقاء الودودين⁽²⁴⁾ ، فالاتحاد في نهاية المطاف لا يمكن أن يتوسع إلى ما لا نهاية ، و بغرض تلافي الآثار السلبية للتوسع لجأ لإقامة أحزمة واقية و مناطق للعزل يتم من خلالها تصفية الوافدين إلى أوروبا ، رغم أنها لم تنتج فاعلية كافية في مواجهة التهديدات التي تتعرض لها القلعة الأوروبية.

فأوروبا نفسها وقعت في حرج بين حاجتها لهؤلاء الوافدين الذي مثلوا منذ العقدين الأخيرين دافعا قويا لهضمتها الاقتصادية و الحضارية ، لكن باتت الآن تتوجس مما تنطوي عليه الهجرة غير الشرعية ، و تهديدها للتماسك المجتمعي ، و احترام منظومة القيم الغربية ، حيث يمثل هذا أهم نقاش معاصر في أروقة الاتحاد الأوروبي⁽²⁵⁾.

و بعيدا عن تقييم الغرب للظاهرة الذي لازال رهينة العدا و الخوف من كل ما هو إسلام ، تجدر الإشارة إلى أن مسألة الهجرة باتت تنطوي على تحديات أمنية يلخصها المشهد التالي⁽²⁶⁾ :

1/ المساس بأمن الأفراد ، الجماعات و الدول سواء كانت وافدة منها أو مستقبلة لها ، ثم تهديد مستوى العلاقات بين الطرفين.

و أساليب جديدة لتطبيقها خاصة بين ضفتا المتوسط الشمالية و الجنوبية⁽²⁰⁾.

فالانشغال الأمني بها وصل حد تهديد النظام البيئي و الدخول في صراعات ، فدولة مثل هندوراس في أمريكا اللاتينية ، و نظرا لكونها عبارة عن تلال و جبال شديدة الانحدار ، أدى الاستنزاف السريع للتربة إلى هجرة كثيفة للسلفادوريين إلى هندوراس المجاورة ، و ساعد البحث اليائس عن الأراضي من جانبهم على إشعال حرب بين البلدين عام 1969 ، قيل حينها أنها كانت أول حرب في التاريخ يسببها الانفجار السكاني⁽²¹⁾ ، علاوة على أن ربع مليون من مواطني أمريكا الجنوبية يجتازون الحدود المكسيكية الأمريكية كل سنة بطريقة غير شرعية⁽²²⁾.

ثم أتت أحداث الحادي عشر من سبتمبر لتؤكد أن الهجرة باتت من قبيل الرهانات الأمنية ، التي على اختلاف أنماطها من الطوعية إلى القسرية ، تطرح تحديات جسيمة إزاء الأمن التقليدي من خلال تهديد بقاء الدولة ، إشاعة مناخ الحرب ، النزاع و العنف ، و الأمن الموسع من منظور زعزعة الاستقرار الاجتماعي و الرفاه الاقتصادي ، ثم التأثير في السياسات الداخلية للدول و علاقاتها مع الدول الأصلية لتلك المجموعات ، في ظل التوظيف السياسي لها تتحول إلى بوصلة تبدأ منها و تنتهي إليها أبرز إشكاليات الأمن في بعدها الاجتماعي ، و السؤال هنا كيف ؟ و لماذا ؟

نعني هنا الربط بين الهجرة ، الصدام الحضاري و الأمن ، إذ يرى بوزان أن المسألة أضحت أكثر أهمية في العلاقة بين المركز و الأطراف من خلال احتمالية التصادم بين الهويات الحضارية المتنافسة ، إذ تعتبر الهجرة المتدفقة من الأطراف من أهم المخاطر المهددة للأمن المجتمعي للمركز ، لانعكاسها على انسجام و تماسك الوحدة الثقافية الحضارية للغرب⁽²³⁾.

كما يمثل شكلا خاصا من أشكال العنف غير المشروع ، إن لم يكن دوما غير شرعي نسبة للمجموعة الدولية⁽²⁸⁾ لا يمكن أبدا تفسيره بإسناده إلى عامل واحد ، كما أنه لا يعرف بالضرورة نفس الشكل والنتائج و حجم التأثير البالغ الذي يمكن أن ينجم عنه.

وقد ساهمت عدة عوامل في شيوع وانتشار الظاهرة ، حيث ساهم تفجر متغير القومية مع انهيار الاتحاد السوفييتي في استفاقة كل الانتماءات من غيبوبتها الهوياتية ، فأدت في الدول التي تعاني ضعف الاندماج الاجتماعي و الثقافي إلى خلق أزمات ، غذت إرهابا يهدف للانفصال السياسي ، حال ما شهده البلقان وتشهده إفريقيا الوسطى و القرن الإفريقي⁽²⁹⁾ ، و منها ما ارتبط بالأطر الفكرية المنهجية التي وقفت عاجزة أمام إمكانية الوصول إلى توصيف شامل يعتد به محليا ، إقليميا و عالميا ، فالشك امتد إلى أن ما يعتبره البعض إرهابا هو من وجهة نظر آخرين نضالا مشروعا من أجل التحرر من أي شكل من أشكال السيطرة ، حيث أصبح التحرر من الفساد و الخوف أنيا مما قد تناضل الشعوب من أجله.

وعلى هذا تحولت مسألة مكافحة الإرهاب باعتبارها مصلحة عالمية في ظل ازدواجية المعايير ليس إلا رياء من قبل الأقوياء للتدخل في الشؤون الداخلية للضعفاء.

ورغم أننا اصطدنا بتعريفات متعددة وليس تعريفا موحدا ، لإيجاد التبريرات المطلوبة دوما لتسويق سياسات القوى الكبرى من قبيل الوم أ و حلفائها ، إلا أننا سنحاول استنباط أهم متغيراته على النحو التالي :

1/ هو عبارة عن عنف منظم ، متصل و ممنهج قصد خلق حالة من الرعب و تهديد الأمن العام لدولة أو جماعة سياسية ما ، ففي عصرنا الحالي غالبا ما يعد الفعل العنيف عملا إرهابيا ، خاصة إذا قام به من يوسم بالتطرف ، و لا يعد نوع الفعل نفسه إرهابا ، إذا

2/ تصعيد النزاع من الأبعاد المحلية إلى العالمية ، من حرب أهلية إلى نزاع دولي ، و يزداد الأمر تعقيدا بوجود متغيرات الإثنية ، الدين و الفروقات بشكل عام التي يصل التصادم معها إلى نقطة اللارجوع ، مما يعقد مسألة إدارتها أو حسمها.

3/ تساهم التدفقات الهجرية في تسهيل حركة الإرهاب و الجريمة المنظمة ، نظرا لقدرة تلك الشبكات على اختراق و استغلال هذه الفئات لتحويلها إلى حاضنة مجتمعية تدعم نشاطها و تركيه.

4/ ما تخشاه دول الملجأ دوما هو التنافس حول تقاسم المنافع بين المهاجرين و السكان المحليين.

و يزداد المشهد تعقيدا على مستوى الموارد التي تتسم بالندرة أصلا من قبيل : الوظائف ، الإقامة ، البيئة الاجتماعية و الاقتصادية ، مما قد يؤثر سلبا على أداء قوى و مؤسسات الدولة المعنية بشكل يتسبب في إضعاف أهليتها و قدرتها على الاستيعاب بكفاءة ، ناهيك عن تهديد الهوية الثقافية و التماسك الاجتماعي أمام تشبث المهاجرين بهويتهم و عدم القابلية للاندماج في المجتمع الجديد ، و قد تجد في هذا تنظيمات الإرهاب الدولي و عصابات الجريمة العابرة للأوطان مرتعا خصبا للنمو و التكاثر.

3- تهديد شبكات الإرهاب للأمن

تحولت شبكات الإرهاب في المرحلة المعاصرة إلى أهم تحد أمني على الصعيد العالمي ، حيث ارتبط الإرهاب تاريخيا بالعنف الذي شهدته المجتمعات ، و لقد تزامن نشوء العنف بمختلف أشكاله في المجتمعات مع التناقضات المجتمعية⁽²⁷⁾ ، بما يعني أن كافة الجهود لاستئصال العنف يفرض القضاء على تلك التناقضات بأبعادها السياسية الاقتصادية و الإيديولوجية.

يشكل الإرهاب ظاهرة تقليدية ، ارتبطت تاريخيا بعهد الرهبة في الثورة الفرنسية ، تستهدف في المجمل الاستقرار السياسي ، الأمن الدولي و العيش الكريم للأمن للأفراد.

الإرهابية من وسائل الاتصالات و قواعد المعلومات التي تزداد تطورا و تعقيدا ، يمكنها من توسيع دائرة جماهيرها فضلا عن تضخيم الرسالة التي تريد إيصالها⁽³³⁾ ، فتنظيم القاعدة بات شبكة تغطي أكثر من خمسين دولة على الصعيد العالمي - على الأقل وفق التصور الأمريكي للتهديد - ، كما بات في مقدور هذه التنظيمات تحقيق مستوى أعلى من الاستقلال المالي و الاقتصادي.

و ستبدي زيادة تحول الإرهاب إلى عابر للحدود الوطنية نوعيا لا كميًا ، حيث سيعمد الإرهابيون وأولئك الذين لا تتعدى أهدافهم سياقات محلية نسبيا ، إلى إضفاء صفة الإرهاب العابر للحدود الوطنية بشكل متزايد⁽³⁴⁾.

بمعنى أن الإرهاب لم يعد ظاهرة معزولة ، إنما عالمية الأهداف و التداعيات ، و قد حالت كل الجهود المبذولة على كل المستويات التصدي لها.

6/ إذا كان تعبيراً عن عنف سياسي إذ ما تنفك الاعتبارات السياسية تمثل دوافع لتحريك بعض أو جل نشاطات الإرهابيين⁽³⁵⁾ ، فهو لا ينصرف فقط للمؤشرات المادية للعنف حال الجريمة المنظمة ، فهو محصلة له بأبعاده المادية و غير المادية ، هذه الأخيرة قد تكون تبعاتها أكثر حدة و بلاغة تدميرية ، إذ نردد مرارا أن العنف المادي كفيلا بأن يزول بزوال آثاره الفيزيولوجية ، بينما النفسي اللامادي من الصعب محو وقعته على النفس البشرية ففي عصر الفورة التكنولوجية اكتسب أبعادا ارتبطت بالتهديدات الرقمية (cyber-threat)⁽³⁶⁾ ، حيث الهجوم يمكن أن يوقع ضحايا و دمارا في أي بنية مستهدفة معرفيا.

و على الرغم من نسبية الهدف ، و مع أن المدنيين ظلوا يمثلون أولى ضحاياه ، إلا أنهم ليسوا المتلقي النهائي

قام به من لا يعد متطرفا أو منتميا لجماعة متطرفة⁽³⁰⁾ ، بمعنى أن كل إرهابي هو متطرف ، لكن ليس كل متطرف إرهابيا بالمحصلة.

2/ يهدف لإحداث مستوى من التأثير السياسي ، يرى برايان جيكنز (Brian Jenkkins) و هو أحد أكبر اختصاصيي بحوث الإرهاب أن "الإرهابيين يريدون أن يتفرج الكثير من الناس ، و لا يريدون أن يموت الكثير منهم"⁽³¹⁾ ، فهدف الإرهاب هو الاعتراض على وضع سياسي يعتقد أنه لا يحتمل ، تسبب في شعوره بالاغتراب الديني أو السوسيوسياسي ، يتبعه إحساس بغياب العدالة و الضعف⁽³²⁾ ، يتحول القتل إلى وسيلة للتعريف ببعض المطالب ، لاهتمام الفعل الإرهابي بالدعاية واسعة النطاق ، و لا يعني ذلك انفصاله عن بقية المظاهر الاجتماعية الأخرى ، فقد يبدأ أو ينتهي سياسيا ، و هو الذي يمثل شكلا من أشكال العنف السياسي.

3/ يتدرج صعودا من الأسفل إلى الأعلى ، من إرهاب الفرد مرورا بإرهاب التنظيم أو الجماعة إلى إرهاب الدولة ، مع وجود الغطاء الإيديولوجي و المبررات السلوكية لهذا الفعل.

4/ تطورت وسائل الإرهاب مع تطور نسقه المعيشي و وفق ما أتيج له من إمكانيات ، من الوسائل التقليدية إلى الحديثة ، هذه الأخيرة لم يعد استخدامها مشروطا بتخصص ، إنما تدريب بسيط كفيلا بالغرض من قبيل تقنية الجمره الخبيثة و نحوها من الأدوات التي باتت أصغر حجما و أرخص ثمنا و متوفرة بشكل أيسر.

5/ سخرت ثورة المعلومات السبل للاتصال و التنظيم ، ما سمح لجماعات كان نشاطها منحصرًا في نطاق سلطة الشرطة المحلية بالخروج إلى نطاق العالمية و انتشار نظام الشبكات ، كما بات ما يتوافر للتنظيمات

العمومية أو المنصب أو السلطة للمنفعة الخاصة ، عن طريق الرشوة أو الابتزاز أو استغلال النفوذ أو الغش ، و إذا كان الفساد يوجد في كل المجتمعات ، إلا أن مشكلاته تبرز بحدة في البلدان التي تمر بمراحل من التطور السياسي ، الاقتصادي والاجتماعي ، تولى فيها الأولوية القصوى لمسائل إدارة الحكم و الاستقرار ، فالكثير من الديمقراطيات الناشئة تسعى إلى تحديد سبل مكافحة آثار الفساد المضرة في الوقت الذي يبدأ فيه المواطنون في المطالبة بمساءلة قادتهم⁽³⁸⁾ ، فرغم صعوبة و حساسية المرحلة الانتقالية ، إلا أنها عادة ما تكون مستهدفة من الفساد و الفاسدين ، مستثمرة في حالة الاحتقان و الصراع الاجتماعي و السياسي ، لكن العبرة تكمن في قدرة مؤسسات و قوى التحديث الوليدة أن تمتص و تكافح تلك التحديات و الحيلولة دون تصلب عودها ، لأنه متى ما حدث ذلك يصبح صعب إلى مستحيل استئصالها.

و هنا نلفت الانتباه إلى الزخم الذي اكتسبه التحدي الإرهابي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ، حيث استهدف أقوى منظومة أمنية في العالم ، فما طبيعة و ما جدوى هذا الزخم الجديد ؟

الإجابة عن التساؤل تعود بنا إلى التأكيد على قدم الظاهرة في ارتباطها بالوجود الإنساني ، فالإشكال المطروح هو صعوبة الاتفاق بين الفواعل الدوليين على حدود الظاهرة ، مكوناتها و نطاقها ، و مرد ذلك اختلاف الرصيد الفكري و العقائدي لكل طرف من زاوية نظرته للمسألة.

و مع أن عدد ضحايا الأحداث لا يقارن مع من ماتوا و يموتون سنويا جراء النزاعات المسلحة و الفقر مثلا ، غير أن الآثار السياسية للأحداث ما تزال جديرة بتشبيها بزخم تلك الأحداث ، إذ أمست التداعيات المثيرة للقلق على نحو غير تناسبي ، و ما تتسم به من خداع و مناورة سياسية السمة المميزة للإرهاب ، بما

للمرسالة التي يبعث بها الإرهابيون ، فالإرهاب هو عرض درامي لاستخدام العنف أو التهديد باستخدامه ، ضد المدنيين على وجه التحديد ، كي يلفت انتباه لاعب أقوى ، قد يكون دولة أو مجموعة دول⁽³⁷⁾.

7/ بطبيعته القائمة على المفاجأة و بحكم الصدمة التي من الممكن أن يحدثها ، يتحول إلى وسيلة فعالة للدعاية المعلنة لقضاياه ، فالإرهاب قد يتحول إلى إحدى سبل التعبير و التنفيس عن الشعور بالإخفاق أو الإحباط الكامن في المجتمع عندما تعجز القنوات الشرعية و المؤسسات الدستورية عن استيعابها ، ليكون تعبيرا بئسا عن الأوضاع البائسة هي الأخرى.

إذن فتفاعل كل هذه الأطر و المؤشرات هو الذي يمكن أن نحدد على ضوئه مفهوم الإرهاب ، أبعاده و مختلف سياقاته و الخروج بطرح محايد عن فخ المركزية الثقافية الغربية و بعيدا عن تفسير السيناريو المفتعل بمنطق نظرية المؤامرة.

فالظاهرة عالمية ، معقدة ، بأبعاد سياسية ، اقتصادية ، اجتماعية و ثقافية ، في ظل ظروف و عوامل داخلية و خارجية ساهمت في تفاقمها ، تراوحت بين أزمة بناء الدولة الوطنية ، أزمات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، في ظل تآكل شرعية نظمها و انتشار الفساد السياسي الذي أصاب التعددية المجتمعية في مقتل يغذيه الفكر المتطرف و زيادة الضغوط و الأعباء على الفئات الفقيرة و المحرومة ، التي عادة ما تستقطبها هذه التنظيمات الإرهابية ، في ظل لا عدالة النظام الاقتصادي العالمي و تزايد الهوة في توزيع الثروة العالمية بين الفقراء و الأغنياء ، و ما زاد من تعميق المعضلة هو اعتماد دولها على الحلول الأمنية دون البحث في جذور المشكلة أو العوامل التي أدت إلى شيوعها و شموليتها على صعيد الوسائل التي تتبناها و الأهداف التي تصبو إليها.

أما ما تعلق بمؤشر الفساد يعد توأمة للإرهاب و الجريمة المنظمة ، يعكس إساءة استعمال القوة

من زاوية أخرى ، إذا كان مجموع ضحايا الأحداث وصل أو تجاوز ثلاثة آلاف شخص ، فإن نفس العدد يلقي حثفه يوميا في الجنوب من الأطفال جراء الأمراض والأوبئة المتنقلة عبر المياه الملوثة ، بالمحصلة قد تزداد معاناة الإنسان جراء الفقر والتخلف أضعاف ما عاناه و يعانیه من النشاط الإرهابي⁽⁴¹⁾ ، أم أن المسألة مغايرة تماما فضحاياهم ليسوا كضحايانا ، تلك إذن مشكلة كبرى؟!

و يدرج تصاعد النشاطات الإرهابية ضمن النزعات و الاتجاهات الرئيسية لعمليات العنف السياسي ومنها⁽⁴²⁾ :

- الديناميات المضادة التي تجلت في جميع أشكال العنف الأحادية المرتكبة بحق المدنيين منذ مطلع تسعينات القرن العشرين .

- تعاضد الدور الذي يلعبه عناصر لا ينتمون إلى دولة بعينها ، بالمقارنة مع التراجع النسبي لدور الدول.

و إذا كان الإرهاب اليوم من القوة بما كان في البلاد الإسلامية ، فلأن المصالح الاقتصادية القائمة جد معتبرة ، و هذه الأخيرة موضع صراع لا هوادة فيه من أجل الاستحواذ عليها ، صراع على البترول بين الدول والمداخيل العائدة منه بين النخب ، فينتج عن ذلك فوارق و إجحاف صعب تحملها ، تجعل الحياة الاجتماعية جد متفجرة ، و في هذه الظروف يمثل الدين الرابط الضروري⁽⁴³⁾.

مع ذلك يبقى الإرهاب أحد أشكال العنف الذي ما برح يمثل مكنن الهشاشة الأشد في الدول الديمقراطية رغم ما توليه من اهتمام لحياة مواطنها ، مقابل غيرها من الدول التي أمست أهدافا مجزية

يدعوننا إلى عده تهديدا استراتيجيا للدول و المجتمعات⁽³⁹⁾.

ثم أن الوم أن نفسها كانت تنظر للإرهاب في مرحلة من المراحل على أنه شكل من أشكال العنف والصراع السياسي المشروع ، هذا إن لم تمثل قاعدة خلفية لدعم نشاط بعض التنظيمات الإرهابية عالميا ، لكن لما وصل إلى تهديد الأمن القومي الأمريكي تحول إلى كابوس عالمي ، بات لزاما حشد الفكر الأمني و الإستراتيجي للتصدي له و مجابهته عالميا ، من قبيل التركيز على تصفية الصراعات المستديمة من فلسطين إلى أفغانستان ، و من الشيشان إلى الصومال ، التي لا زالت تقدم مبررات شرعية للإرهابيين هنا و هناك.

فمن زاوية ساهمت الأحداث في إحياء مقارنة الأمن الجماعي من منطلق أن نجاح التنظيمات الإرهابية في اختراق أمن أمريكا كفيل بإزالة دول بكاملها من خارطة العالم ، و بالتالي تتحول المشاريع المستقلة إلى ضرب من الخيال و اللاعقلانية ، و هو ما نجحت الولايات المتحدة في الحشد له مع غزو العراق و أفغانستان.

و قد قدمت الأحداث للوم أ الفرصة لهندسة اجتماعية جديدة للشرق الأوسط و المنطقة العربية ، فأحداث المنطقة لم تدع مجالاً للخيار بين الفوضى أو سيطرة الجماعات الإرهابية المسلحة على السلطة ، هذه الفوضى الناجمة عن عملية التحول الديمقراطي هي من نوع "الفوضى الخلاقة" التي قد تفضي في نهاية المطاف إلى وضع أفضل مما تعيشه في المرحلة الراهنة ، و هو ما يتقاطع مع ما عبر عنه البعض من أن "مسارات التغيير في الشرق الأوسط و المجتمعات القريبة منها هي راکدة سياسيا ، و لكي يتحرك ركودها السياسي لا بد من إحداث شيء من الفوضى و الخلخلة حتى يحصل التغيير ، و هو في ضئهم تغيير أفضل ، أو ربما كان تغييرا من أجل التغيير فحسب"⁽⁴⁰⁾.

وأدواته ، إذا علمنا سهولة التنقل بين التنظيمين ، حيث يشكل كل منهما داعما للآخر.

ورغم كون الإرهاب ظاهرة سياسية تهدد الأمن الاجتماعي ، فالجريمة ظاهرة اجتماعية تهدد الأمن العام على تعدد صورها ومظاهرها من تجارة المخدرات ، الاتجار بالسلح ، جرائم تبييض الأموال ، الاتجار بالبشر ، الإرهاب البيئي و الجرائم الإلكترونية ، ما انعكس سلبا على حجم الظاهرة من جهة و عقد سبل التعاطي معها من جهة ثانية.

و قد اصطدمنا في هذا الإطار بجملة من الإشكاليات المفهومية من قبيل :

1/ اتساع نطاق أعمال هذه العصابات من البلد المصدر إلى البلد الوجهة ، ثم الطرف الثالث الذي يشكل نقطة العبور ، ما يعني صعوبة أي طرف الجزم بثقة أنه خارج نطاق هذا النشاط أمام القدرة التغلغلية الهائلة لهذه العصابات ، التي نجحت في اختراق الهرمية السياسية لكثير من دوائر صناعة القرار سواء برلمانات أو أجهزة حكومية بيروقراطية على الصعيد العالمي.

2/ فشل الأطر القانونية مهما كانت شمولية في التصدي للظاهرة ، حيث لا يعني تفكيك عصابة أو تعريض أفرادها للنفي تعبيرا عن وضع حد لمثل هذه التنظيمات ، التي سرعان ما تتعافى مما تعرضت له و تبدأ نشاطها في إقليم آخر ، إذ لا بد من التصدي للظاهرة جذريا من خلال وسائل و أدوات تهدف لاستئصالها لا نقلها من إقليم لآخر ، فنشاطات هذه المجموعات متخطية للقوميات عادة ما تقحم مشاكل السياسة الداخلية في خضم السياسة العالمية.

3/ تنامي حجم التدفقات المالية التي تتجاوز كل الأرقام التي من الممكن التكهن بها ، إذا علمنا أن أكثر ما تسعى إليه هو الكسب المادي حتى و إن أدى ذلك للتقاطع مع دوافع سياسية أو اجتماعية.

4/ يهدف القضاء على مخاطر الجريمة المنظمة ينبغي على الدول القبول بمبدأ تخطي الحدود السياسية من جهة وتدعيم وجود الفواعل غير الدولتين من جهة أخرى ، فهم أكثر الشركاء أهلية لاحتوائها دون رد الاعتبار

لعمليات الابتزاز التي يمارسها الإرهابيون ضدها⁽⁴⁴⁾ ، ففي الوقت الذي أصبح الدور الذي تؤديه الدول الفاشلة ، بوصفها ملاذات آمنة للجماعات الإرهابية ، من الحقائق المسلم بها ، إلا أن منابع الإرهاب لا يمكن اختزالها في مناطق لا يمكن السيطرة عليها أو التحكم فيها ، فالظاهرة أشمل من ذلك وأكثر تعقيدا.

4- الجريمة المنظمة عبر الوطنية والأمن

في ظل نمو الإرهاب نمت مختلف صور الجريمة ، أو كما يحب البعض الاصطلاح عليها الجريمة المنظمة متخطية للقوميات ، ففي عالم يتجه فيه كل شيء نحو التعولم باتت الجريمة المنظمة هي الأخرى خطرا عالميا حيث يتوقع حدوث جريمة منظمة كل يوم أكثر من مرة ، و قد أشار الأمين الأممي الأسبق بطرس بطرس غالي عام 1994 ضمن أشغال المؤتمر الدولي الوزاري حول الجريمة المنظمة بنابلي الإيطالية إلى : "أنها كانت تقليدية لارتباطها بمجال النشاط التقليدي كتجارة السلاح و تهريب المخدرات ، أما الآن فقد أصبحت ظاهرة عالمية في أوروبا ، آسيا وأمريكا ، تعمل تحت جنح الظلام ولا يوجد أي مجتمع في مأمن من شرورها"⁽⁴⁵⁾.

و يتسم هذا التنظيم بكونه ذو بناء هرمي محكم ، يتدرج من القمة حيث المستويات القيادية إلى القاعدة و أجهزة التنفيذ ، محاط بهالة كبيرة من السرية والغموض ، نجاحه متوقف على مدى احترافية ذلك المستوى في ظل نظم و لوائح تضبط إيقاع سير العمل ، باستخدام كل ما أمكن توظيفه من وسائل : عنف ، تهديد ، ابتزاز و تصفية مشروعة كانت أم غير مشروعة ، تضمن أقصى استفادة تحديدا ما تقاطع مع المكاسب المادية.

وقد تكون هذه العلامة الفارقة – رغم عدم نجاعتها - في الميز بين الإرهاب و الجريمة المنظمة ، في ظل تحول الإرهاب إلى إحدى أهم صور الجريمة ، ثم شدة تماثل نظمها و قوانينها الداخلية و حتى أساليب النشاط

فهذه الأخيرة في تفاعلها مع ظاهرة الإرهاب باتت قاعدته الخلفية من خلال تقديم الدعم و المساندة اللوجستيكيين ، حيث ساهم التفاعل بين مختلف المجموعات ضمن دائرة مجتمعية معينة بتداول خطابات الخطر وزيادة مستويات الاستقطاب ، مما ينذر بتفجر العنف الذي تجري تغذيته من حركات الإرهاب و المنظمات الإجرامية ، يسود معها اقتصاد موازي غير رسمي تديره تلك المجموعات ، حيث تتألف تنظيماً إرهابية مع مجموعات تنشط في التهريب ، ليتقاطع الجميع مع تطلعات مجموعات إثنية مشتتة تعرضت للقمع و التهميش من قبل دول آيلة للعجز ، و عندما يمتزج العنف السياسي بسقوط الاقتصاد بيد المجرمين يصبح الإجرام متساندا و مستديما ، ما يجعله تهديدا للسلم و الأمن الدوليين.

و يبدو أن مستقبل الإرهاب في المنطقة العربية تحديدا مرشح لاستقطاب جديد ، يخطه خطر استنساخ النموذج الداعشي ، أو ما بات يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق و الشام ، الذي بات ينشط لخلق جهات جديدة في ليبيا ، الجزائر و تونس في ظل استفحال و تمدد الجماعات الراديكالية المسلحة ، التي لم يجد بعضها حرجا في نقل ولاءاته من تنظيم القاعدة نحو داعش و أخواتها ، ما يفرض تضافر الجهود للوعي بالخطر القادم على المنطقة و الفضاءات الجيوسياسية القريبة.

و مع أن شبكات الإرهاب و الجريمة المنظمة باتت تمثيلا لنموذج واقعي لطبيعة الأخطار التي ظلت تهدد البشرية جمعا ، إلا أن ذلك لا ينفي تبلور تحديات لا تقل خطورة ، لها تبعات مدمرة على الوجود الإنساني في حد ذاته ، و هي من قبيل ما تفرضه كوارث البيئة الطبيعية كانت أم نتاجا لسياسات مجحفة لا مسؤولة و غير عقلانية.

خاتمة :

نخلص من خلال ما سبق على أن نهاية الحرب الباردة مثلت إيذانا بعهد دولي جديد من التهديدات و المخاطر الأمنية تعكس عوامة المخاطر على الصعيد

لارتباطات سياسية أو مصلحة قومية عليا ، و تحت أي نوع من الضغوط أو الذرائع.

و ثلاثي الجريمة المنظمة هو : تجارة المخدرات ، الاتجار بالبشر و تجارة السلاح.

فإذا تعلق الأمر بتجارة المخدرات تمثل أوسع قطاع للاقتصاد الموازي ، حيث يتداول فيه ما بين 45 و 280 بليون دولار حسب مسح قامت به الأمم المتحدة مع بداية الألفية (2005) ، و فيما يتعلق بإنتاج القنب الهندي فهو يغطي حوالي 176 دولة لتلبية حاجات 162 مليون مستهلك حول العالم ، يتقاسم تجارته ثلاث أسواق رئيسية هي⁽⁴⁶⁾ :

1- السوق الأوروبية : يصل إليها من المغرب ، كولومبيا ، جنوب إفريقيا ، نيجيريا و الهند.

2- السوق الأمريكية : ثاني أكبر سوق ، تمول من كندا ، المكسيك و الكاريبي.

3- الشرق الأوسط و جنوب آسيا : من المزارع في أفغانستان ، باكستان و لبنان.

و عليه باتت الجريمة المنظمة أهم المخاطر الأمنية منذ تسعينات القرن الماضي ، بالنظر للتهديدات التي أفرزتها أو من الممكن حدوثها على مستويات ثلاث⁽⁴⁷⁾ :

• السياق الدولي : حيث تهدد قيم و مؤسسات و استمرارية النظام العالمي.

• السياق الوطني : من خلال المساس بالتجانس الداخلي للدولة أو الإقليم.

• السياق الفردي : في نهاية المطاف ، تلعب كل تلك المستويات تأثيرا كبيرا على الأمن الإنساني على ضوء المساس برفاه الفرد و بقائه.

و نخلص إلى القول أنه إذا كان الإرهاب مدخلا لمختلف صور ، أشكال و مظاهر الجريمة عبر الوطنية

، في : عصر النفط : التحديات الناشئة ، تحرير : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، 2011) ، ص 129.

(⁵) Paul Roe , *Ethnic violence and societal security dilemma* (USA and Canada : Routledge Taylor and Francis group , 2005) , p 42.

(⁶) Ibid , p 43.

(⁷) Marysia Zalewski and Cynthia Enloe , "Questions about identity in international relations" , In : Ken Booth and Steve Smith , *International relations theory today* , (USA : the Pennsylvania States University Press , 1995) , p 286.

(⁸) شفيق الغبرا ، "الاثنية المسيية : الأدبيات و المفاهيم" ، مجلة العلوم الاجتماعية ، عدد 03 ، (خريف) 1988 ، ص 50.

(⁹) عادل زقاغ ، إعادة صياغة مفهوم الأمن : برنامج البحث في الأمن المجتمعي ، شوهدي في : (2008/01/03) ، على الرابط التالي :

<http://www.geocities.com/adelzeggagh/recoml.html>

(10) Paul Roe , op.cit , p 49.

(11) عادل زقاغ ، مرجع سابق.

(12) عادل زقاغ ، "المعضلة الأمنية المجتمعية : خطاب الأمننة و صناعة السياسة العامة" ، دفاقر السياسة و القانون ، عدد 05 ، (جوان 2011) ، ص 107.

(13) Paul Roe , op.cit , p 56.

(14) Sita Bali , "Population movements" , In : *Security studies : an introduction* , Paul D.Williams (London and New York : Taylor and Francis group , 2008) , p469.

(15) Huysmans, Jef , *The politics of insecurity : fear , migration and asylum in EU* , (USA : Taylor and Francis c-library , 2006) , p 45.

(16) عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر ، أوروبا و الحلف الأطلسي (الجزائر : المكتبة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع ، 2005) ، ص ص 30-31.

(17) Barry Buzan and all , *Security : a new framework for analyses* (USA : Lynne Rienner publishers, 1998) , p 23.

(18) Bouriche Riad , *Approches et conceptions des politiques publiques sécuritaires*. في : الجزائر و الأمن في المتوسط : واقع و آفاق ، ضمن أشغال الملتقى الدولي الذي نظمه قسم العلوم السياسية ، جامعة منتوري قسنطينة ، أيام 29 ، 30 أفريل 2008.

(19) Barry Buzan and all , op.cit , p 24.

العالمي ، من خلال التحول من التهديدات الصلبة التي تمس الأمن العسكري و تستهدف الكيانات الدولالية إلى ذات الطبيعة المتشابكة و المركبة ، من هوياتية مجتمعية تختصر تحديات تصدير الفشل الأزموي على الصعيد الإقليمي و العالمي ، و قد انعكس هذا الواقع المشوب بالتوجس على شكل و مستوى التفكير الاستراتيجي في ظل عوامة التهديدات ، بما يتيح للدول خاصة الصاعدة منها بناء تصورات استباقية و إجراءات وقائية بهدف التكيف و من ثم التموقع في حيز الديناميات المتفاعلة و المتشابكة اقتصاديا ، سياسيا ، ثقافيا و أمنيا.

فالأمن مفهوم ديناميكي و ليس حقيقة ثابتة ، تحققة الدولة مرة دون رجعة ، إنه مسار متغير ، فالدولة قد تكون آمنة في مرحلة ما ، لتتحول إلى غير آمنة في مراحل أخرى و هكذا ، إضافة إلى كونه متعدد الأبعاد السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية و البيئية.

كما أن المخاطر الأمنية الجديدة هي إعلان وفاة الدولة الهشة ، فإما أن تكون قابلة للحياة للمجابهة أو الزوال ، و الدولة الذكية في معايير القرن الواحد و العشرين ليست الأقوى تسلحا ، إنما تلك القادرة على إشباع حاجات أفرادها الأساسية.

الهوامش :

(¹) Johan Ericsson and Giampiero Giacomello , "The information revolution , security , and international relations : (IR) relevant theory?" *International political science review* , Vol 27 , N°03 , (2006) , p223.

(²) السيد يسين ، "عوامة المخاطر و الأمن الإنساني" ، جريدة القدس ، 12 أكتوبر 2009 ، شوهدي في : (2012/11/10) ، على الرابط التالي :

<http://www.alquds.com/news/article/view/id/126493>

(³) إيكاترينا ستيناوفا ، "الاتجاهات المستقبلية للتهديدات الأمنية العنيفة" ، في : التطورات الاستراتيجية العالمية : رؤية استشرافية ، تحرير : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، ط1 ، 2011) ، ص 198.

(⁴) ديفيد جون جهيراد و لورنز جولفيتز و ويليام نيتزي ، "النفط في القرن الحادي و العشرين : الاستجابة لدوافع التغيير الجديدة"

- (20) غربي محمد ، "التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر المتوسط : الجزائر أنموذجا" ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، العدد 8 ، (2012) ، ص 53.
- (21) فرانسيس مولاربه ، جوزيف كوليتز ، صناعة الجوع ، ترجمة : أحمد حسان ، سلسلة كتب عالم المعرفة (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، (64) 1998) ، ص ص 42-41.
- (22) غربي محمد ، مرجع سابق ، ص 53.
- (23) عبد النور بن عنتر ، مرجع سابق ، ص 32.
- (24) زهير بوعمامة ، "السياسة الأوروبية للجوار : دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي" ، مجلة المفكر ، العدد الخامس ، (مارس 2008) ، ص 242.
- (25) Jef Huysmans , op.cit , p 48.
- (26) Sita Bali , op.cit , p 471.
- (27) غزلاني و داد ، العولمة والإرهاب الدولي بين آلية التفكيك والتركيب ، أطروحة دكتوراه (جامعة باتنة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2010/2009) ، ص 207.
- (28) Alex P.Schmid , "Frameworks for conceptualising terrorism" , **Terrorism and political violence** , Vol 16 , N°02 , (Summer 2004) , p 197.
- (29) Mhand Berkouk , "Conceptualising international terrorism" , **Horizon de la géostratégie** , N°01 , (Mars 2010) , p 12.
- (30) عزمي بشارة ، "في ما يسمى التطرف" ، سياسات عربية ، العدد 14 ، (أيار/مايو 2015) ، ص 06.
- (31) جاك فونتانال ، العولمة الاقتصادية والأمن الدولي : مدخل إلى الجيواقتصاد ، ترجمة محمود إبراهيم (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2006) ، ص 91.
- (32) Mhand Berkouk , op.cit , p 12.
- (33) إيكاترينا ستيبانوفا ، الإرهاب والتطرف ، في : جرايبي هيرد ، القوى العظمى والاستقرار الإستراتيجي في القرن الحادي والعشرين : رؤى متنافسة للنظام الدولي (دبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2013) ، ص 69.
- (43) إيكاترينا ستيبانوفا ، الاتجاهات المستقبلية للتهديدات الأمنية العنيفة ، مرجع سابق ، ص 209.
- (35) Alex P.Schmid , op.cit , p 197.
- (36) Johan Ericsson and Giampiero Giacomello , op.cit , p 226.
- (37) إيكاترينا ستيبانوفا ، الإرهاب والتطرف ، مرجع سابق ، ص ص 54-53.
- (38) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم ، شعبة التطوير الإداري و إدارة الحكم : مكتب السياسات الإنمائية ، نيويورك ، 13 تشرين الثاني/نوفمبر 1998 ، ص 09 ، شوهد في : (2010/12/02) ، على الرابط التالي: http://www.nazaha.iq/search_web/edare/4.pdf
- (39) إيكاترينا ستيبانوفا ، الإرهاب والتطرف ، مرجع سابق ، ص 48.
- (40) غزلاني و داد ، مرجع سابق ، ص ص 285-286.
- (41) Paul Rogers , "Terrorism" , In : Paul D.Williams , op.cit , p 172.
- (42) إيكاترينا ستيبانوفا ، الإرهاب والتطرف ، مرجع سابق ، ص ص 48-49.
- (43) جاك فونتانال ، مرجع سابق ، ص 103.
- (44) إيكاترينا ستيبانوفا ، الإرهاب والتطرف ، المرجع نفسه ، ص 51.
- (45) نسرین عبد الحمید نبیه ، الجريمة المنظمة عبر الوطنية (الإسكندرية : دار الفكر الجامعي ، 2006) ، ص 37.
- (46) John T.Picarelli , "Transnational organized crime" , In : Paul D.Williams , op.cit , p 457.
- (47) Ibid , p 462.